E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2010/WG.1/7/Report
30 September 2010
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

ورشة عمل حول الهجرة الدولية والتنمية في منطقة الإسكوا: إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية بيروت من ١٩ إلى ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠

موجز

نظّم قسم السكان والتنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠ ورشة عمل حول الهجرة الدولية والتنمية في منطقة الإسكوا: إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة. وهذه الورشة هي جزء من مشروع لحساب التنمية يُنفذ على مدى سنتين ويهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على زيادة الفوائد المحققة من الهجرة الدولية في التنمية والتخفيف من آثارها السلبية. وحرصاً على تحقيق الهدف المرجو من ورشة العمل والتوصل بنهايتها إلى نتائج فعالة، دعي إلى المشاركة فيها صانعو سياسات وإحصائيون عاملون في هذا المجال. وفي هذا التقرير ملخص عن الأوراق التي استعرضها المشاركون وناقشوها، ونتائج التدريب العملي، وأبرز المداولات التي دارت بينهم، والاستنتاجات والتوصيات التي توصلوا إليها.

فقد ركّزت ورشة العمل على أربعة عناصر هي: (أ) الدعوة إلى أهمية إدماج ديناميات الهجرة الدولية في أطر التنمية؛ (ب) تسليط الضوء على أهمية إنتاج بيانات دقيقة وقابلة للمقارنة يسترشد بها صانعو السياسات؛ (ج) تعزيز التعاون الإقليمي بشأن قضايا الهجرة والتأكيد على فائدة العمليات الاستشارية الإقليمية؛ (د) تدريب البلدان الأعضاء عن طريق تنظيم دورات عملية تتناول إدماج قضايا الهجرة في استراتيجيات التنمية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٤	٣
الفصل		
أولاً- النتائج والتوصيات	٥-١٦	٣
ألف- النتائج	٦-١٤	٣
باء- التوصيات	١٥-١٦	٤
ثانياً- القضايا المطروحة	١٧-٦٠	٦
ألف- الهجرة الدولية والتنمية في إقليم المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والفرص	١٨-٣٤	٦
باء- إدماج الهجرة في التخطيط للتنمية	٣٥-٥٢	١٠
جيم- عرض لتقارير عن إحصاءات وسياسات الهجرة الدولية	٥٣	١٣
دال- التدريب العملي على إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية	٥٤-٥٩	١٤
هاء- القضايا الرئيسية التي ناقشها المشاركون	٦٠	١٥
ثالثاً- تنظيم ورشة العمل	٦١-٦٥	١٧
ألف- مكان ورشة العمل وتاريخ انعقادها	٦١	١٧
باء- الافتتاح	٦٢-٦٤	١٧
جيم- الحضور	٦٥	١٨
المرفق- قائمة المشاركين		١٩

مقدمة

١- نظمّ قسم السكان والتنمية الاجتماعية في الإسكوا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠، ورشة عمل حول الهجرة الدولية والتنمية في منطقة الإسكوا: إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، والمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة.

٢- وورشة العمل هذه هي جزء من مشروع لحساب التنمية يُنفذ على مدى سنتين ويهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على زيادة الفوائد المحققة من الهجرة الدولية في التنمية والتخفيف من آثارها السلبية. وقد حُددت أهداف الورشة في إطار الأهداف المحدّدة للمشروع على النحو التالي:

(أ) تعزيز المهارات والقدرات الوطنية اللازمة لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج لزيادة الفوائد المحققة من الهجرة الدولية في التنمية ومواجهة التحديات الناجمة عنها؛

(ب) المساهمة في إتاحة المزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بالهجرة الدولية.

٣- ناقش المشاركون قضايا الهجرة والتنمية والبيانات المتعلقة بالهجرة والتعاون الإقليمي. فكانت هذه الورشة فرصة لاستعراض وضع المنطقة الحالي فيما يتعلق بالهجرة والتنمية، ومناقشة التعاريف والأنشطة المشتركة في إطار الممارسات العالمية الفضلى، والتعمّق في سبل إدماج قضايا الهجرة في استراتيجيات التنمية بطريقة عملية.

٤- وركّزت ورشة العمل على الخبرات الوطنية والسبل الكفيلة بإحراز تقدّم في المجالات التالية:

(أ) تحديد مجالات تأثير الهجرة على التنمية والأخذ بها لدى إعداد استراتيجيات التنمية؛
(ب) تحسين الأسس المعتمدة في تعريف الهجرة الدولية وفي جمع البيانات ونشرها؛
(ج) مناقشة إمكانيات التعاون في شؤون الهجرة والتنمية على المستوى الإقليمي.

أولاً- النتائج والتوصيات

٥- تناولت ورقات العمل والعروض والمناقشات عدداً من الجوانب الإيجابية والسلبية للهجرة في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وقد توافق المشاركون في ورشة العمل على النتائج والتوصيات التالية:

ألف- النتائج

٦- تواجه البلدان الأعضاء في الإسكوا مشكلة أساسية في إعداد البيانات والتعاريف المتعلقة بالهجرة، وفي تصنيف المهاجرين وفقاً لعدة عناصر منها العمر والجنس والمهنة والمستوى التعليمي، والمهارات والخبرات في بلدان المنشأ وبلدان المقصد للمهاجرين.

٧- تعزيز الروابط بين المهاجرين من بلدان الإسكوا وبلدهم الأم هو أولوية، خصوصاً بالنسبة إلى المهاجرين إلى خارج منطقة غربي آسيا.

٨- تعاني منطقة الإسكوا من ضعف في التعاون والتنسيق بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين. فالاتفاقيات المبرمة بين هذه البلدان لا تطبّق كما يجب، وذلك يعزى بجزء منه على الأقلّ إلى غياب أطر واضحة لحوار يضمن المنفعة القصوى لجميع الأطراف فيها.

٩- يمكن للهجرة أن تشكل صمّام الأمان للفرد في مواجهة مشكلة البطالة في بلدان الإرسال، ولكنها قد تمنع هذه البلدان من الاستفادة من اليد العاملة التي تملك الخبرة في بعض المهن والتخصصات. بالمقابل، يمكن للهجرة، بحسب ما تشير إليه الأدبيات الحالية التي تتناول موضوع الهجرة الدولية، أن تتيح لبلدان الإرسال النامية الانفتاح على بلدان العالم وذلك بتحفيزها الابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيات الحديثة والخبرات التي يعود بها المهاجرون إلى بلدهم، خصوصاً في البلدان التي تضع سياسات وبرامج لإعادة دمجهم.

١٠- تشكل التحويلات المالية، النظامية منها وغير النظامية، مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي لبلدان المنشأ وتساعدها في تعزيز ميزان مدفوعاتها. ولكنها تبقى مع ذلك موضع انتقاد لأنها تستخدم في الغالب لأغراض استهلاكية ولا تُخصص منها سوى مبالغ قليلة تستخدم في الأنشطة الإنتاجية والاستثمار.

١١- لم تحاول الحكومات إدماج قضايا الهجرة لزيادة الفوائد المحققة من الهجرة في التنمية في العديد من بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

١٢- ينبغي لجميع الوزارات والمؤسسات المعنية أن تعزز التعاون فيما بينها لوضع سياسات وقوانين تتماشى مع الجهود المبذولة على المستوى الوطني في مجال التنمية.

١٣- يجب تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في صياغة السياسات المتعلقة بالهجرة وتطبيقها وتقييمها.

١٤- على بلدان المنشأ أن تضع سياسات للهجرة تلبي الاحتياجات الوطنية في مجال التنمية وتتكيّف مع المخرجات التعليمية وسياسات العمل ومتطلبات سوق العمل وذلك للحدّ من هجرة الأدمغة.

باء- التوصيات

١٥- وجهت إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) في مجال البيانات والإحصاءات:

(١) إنشاء مراصد وطنية للهجرة في البلدان الأعضاء وذلك لإعداد نظام متكامل للمعلومات المتعلقة بالهجرة يتضمّن قاعدة بيانات تتناول تدفقات الهجرة وأنماطها، النظامية منها وغير النظامية، وتكون مُصنفة بحسب الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وقاعدة بيانات عن القوانين والإجراءات التي ترعى شؤون المهاجرين ومصالحهم. ويمكن إلحاق المرصد بوزارة المغتربين أو بوزارة العمل، أو بمؤسسة مستحدثة وفقاً للحالة. ويجب دعم المرصد بتشريعات تضمن تعاون جميع الهيئات المعنية كوزارات

الشؤون الداخلية ومؤسسات الضمان الاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية؛

(٢) تعزيز دور الأجهزة الإحصائية الوطنية لتمكينها من توفير بيانات وإحصاءات مناسبة عن قضايا الهجرة التي تهمّ المراصد ودعم السياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية.

(ب) في مجال إعداد السياسات:

(١) إعداد سياسات تعزّز الاعتراف بالروابط بين الهجرة والتنمية، وذلك بإدراج الأبعاد الإنمائية للهجرة في خطط التنمية الوطنية كالاستراتيجيات الهادفة إلى الحدّ من الفقر ومكافحة البطالة وتطوير القوى العاملة. إن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الهيئة المناسبة لتنسيق هذه الجهود؛

(٢) إعداد سياسات تهدف إلى تعزيز الروابط بين المهاجرين وبلدهم الأم، وتكريس هذه الروابط لتحسين سبل الاستفادة من فوائد الهجرة. وبإمكان وزارة المهجرين أو وزارة العمل تعزيز هذه الروابط بالتعاون مع الجهات المعنية؛

(٣) تنظيم وتسهيل نقل التحويلات إلى بلدان المنشأ عن طريق تعزيز استخدام شبكات الاتصالات الرسمية، وذلك لتحسين الاستفادة من هذه التدفقات وإدارة حجمها وحركتها واستثمارها إلى أقصى حد. وبإمكان وزارة المالية أن تؤدي في هذا المجال دوراً مهماً، وذلك بالتعاون مع البنك المركزي والقطاع المصرفي، وكذلك مؤسسات الاستثمار في مختلف البلدان.

(ج) في مجال الحوار بين بلدان المنطقة:

إطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز الحوار لضمان تفعيل الاتفاقيات القائمة بين بلدان المنطقة ودعم الجهود باتجاه إبرام مزيد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للمهاجرين، وذلك من أجل تنظيم التدفقات المالية بين هذه البلدان وتوازي مصالحها لتحسين الفوائد وتخفيف التأثيرات السلبية على الجميع. وهذه المبادرات تخدم مصالح التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وتعزز حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين. ويمكن لمجلس التعاون الخليجي إطلاق مبادرات الحوار الإقليمي ورعايتها.

١٦- وجّهت إلى الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) وضع نظام معلومات إقليمي عن الهجرة تدعمه الإسكوا، وذلك بالتعاون مع البلدان الأعضاء أو المراصد المعنية بالهجرة فيها؛

(ب) تسهيل الحوار على المستوى الإقليمي والبيني والأقاليمي؛

(ج) تنظيم ورشات عمل إقليمية لتعزيز قدرات البلدان الأعضاء على جمع البيانات وإعداد الإحصاءات المتعلقة بالهجرة وتصنيفها وتحليلها لكي يسترشد بها صانعو السياسات؛

(د) تقديم دعم تقني إلى البلدان الأعضاء في وضع وتطبيق استراتيجيات متكاملة في شؤون الهجرة والتنمية.

ثانياً- القضايا المطروحة

١٧- توزّع جدول أعمال الورشة على خمس جلسات. واستعرضت ورقات المعلومات الأساسية تجارب كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر وبلدان مجلس التعاون الخليجي في قضايا الهجرة الدولية.

ألف- الهجرة الدولية والتنمية في إقليم المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والفرص

١٨- قدّم السيد مجدي عبد القادر إبراهيم، وهو مستشار في المركز الديموغرافي في القاهرة، ورقة حول "القضايا الأساسية للهجرة الدولية والتنمية في إقليم المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي - هجرة العمل". وقد أشارت هذه الورقة إلى ازدياد في حجم هجرة اليد العاملة خلال السنوات الأخيرة، وإلى توقعات باستمرار هذه الزيادة في السنوات المقبلة في ظلّ نظام العولمة الذي ساعد في فرز أنماط جديدة للهجرة وحدّد مساراتها وأنواع المهارات المطلوبة في مناطق مختلفة من العالم. فقد شدّد السيد إبراهيم على أن الخلل في التركيبة الديمغرافية الحالية والمستقبلية بين البلدان المتقدمة النمو التي تعاني من تناقص سكاني مستمر وتوزيع عمري يتجه نحو الهرمية، نتيجة للانخفاض المستمر في معدلات الخصوبة، وبين البلدان النامية التي تتميز بتوزيع عمري فتي ووفرة في اليد العاملة القادرة على الإنتاج، يفسّر جزئياً الاتساع الحاصل في حجم الهجرة من البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، إلى البلدان المتقدمة والصناعية الكبرى.

١٩- وأشار السيد إبراهيم إلى أهمية تعزيز التكامل في سوق العمل الإقليمية عن طريق تشجيع الهجرة البينية لليد العاملة لسد احتياجات السوق من الأيدي العاملة. وتناول مجموعة من النهج الناجحة في تحقيق الفائدة المرجوة من هجرة اليد العاملة على التنمية في بلدان المنطقة. واعتبر أنّ زيادة الفوائد المحققة من الهجرة والتنمية تتطلب من تلك البلدان وضع سياسات فعالة لتنظيم الهجرة، وحماية حقوق المهاجرين وسدّ احتياجات سوق العمل وفتح آفاق التواصل مع المهاجرين ذوي الكفاءات للاستفادة من معارفهم ومن دورهم في جهود التنمية في بلدهم الأم.

٢٠- وتناول السيد إبراهيم عوض، وهو أستاذ في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، خمس قضايا رئيسية تتعلق بالهجرة والتنمية وهي: (أ) طبيعة العلاقة الغامضة بين الهجرة والتنمية؛ (ب) انخفاض الإنتاجية وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب في البلدان المستقبلة للمهاجرين التي تتجه نحو الحدّ من عدد العمال المهاجرين إليها سنوياً ورفع نسبة الاستثمار في مجال التكنولوجيا، واتخاذ إجراءات لجذب العمال الشباب في السوق المحلي؛ (ج) ارتفاع نسبة المهاجرين العراقيين ذوي الكفاءة العالية، منذ عام ٢٠٠٥، إلى الأردن والجمهورية العربية السورية وما تمثّله هذه الزيادة من فرصة لهذه البلدان؛ (د) الاتجاه نحو تجريم المهاجرين غير النظاميين عندما يستوفون الشروط المسبقة فقط في بلدان المقصد حيث تجد هذه البلدان نفسها مدعوّة إلى ضبط العوامل

التي تعزّز الهجرة غير النظامية؛ (هـ) مسؤولية بلدان المنشأ في وضع سياسات اقتصادية لتحسين الإنتاجية وحماية المهاجرين منها بالتعاون مع بلدان المقصد وفتح مجالات الاستثمار وتخفيض الرسوم على التحويلات.

٢١- قدّم السيد محمد الخشاني، وهو أستاذ في علم الاقتصاد السياسي في جامعة محمد الخامس، ورئيس الجمعية المغربية للدراسات والتعليم حول الهجرة، ورقة حول "التحويلات المالية وأثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي". فأشار السيد خشاني إلى أنّ الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر هي من أبرز البلدان المرسلة للمهاجرين وأنّ الجاليات الكبيرة تمثّل جزءاً من العلاقات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، لا سيما وأنّ وضع غالبية المهاجرين قد تبدّل من إقامة مؤقتة إلى إقامة دائمة. ولكنّ هذه الجاليات حافظت، رغم التغيّر في وضعها، على روابط اقتصادية واجتماعية وثقافية وثيقة مع بلدها الأم، علماً أنّ الروابط الاقتصادية لها التأثير الأكبر على التنمية في بلدان المنشأ.

٢٢- وأشار السيد الخشاني إلى أنّ الإدارة الفعالة للهجرة تقتضي تبني مقاربة جديدة للعلاقة بين الهجرة والتنمية. فتحليل هذه العلاقة، ولا سيما موضوع التحويلات، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أبعاداً مختلفة ترتكز على الجوانب الرئيسية التالية: (أ) حجم التحويلات (الواردة منها والمرسلة)؛ (ب) طبيعة التحويلات بين نظامية وغير نظامية؛ (ج) كلفة التحويلات؛ (د) الآثار الاقتصادية للتحويلات؛ (هـ) الآفاق المستقبلية للتحويلات. وأشار السيد الخشاني إلى أنّ التحويلات هي مصدر رئيسي من مصادر العملة الصعبة في تلك البلدان الأربعة وهي توازي الاستثمارات من حيث أهميتها في تنمية تلك البلدان. لذلك يجب تشجيع المهاجرين على الاستثمار في مختلف القطاعات في بلدهم الأم عن طريق خلق محفزات اقتصادية وبيئة مؤاتية للاستثمار، وإعادة النظر في النظرة إلى دور المهاجرين إذ يجب اعتبارهم شركاء فاعلين في التنمية.

٢٣- وفي إطار التعقيب على الورقة المعروضة، تناول السيد منذر الشرع، وهو مسؤول أقدم في شؤون السكان في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، طبيعة العلاقة العرضية بين التحويلات والتنمية. وأشار إلى إمكانية وضع نموذج للاقتصاد القياسي يهدف إلى تحديد دور التحويلات لكي تعمل كمتغيرات توضيحية للناتج المحلي الإجمالي، ومقارنتها بالإيرادات الناتجة عن الواردات والصادرات من السلع وعن حركة السياحة وذلك لتحديد أهميتها. وأشار السيد الشرع أيضاً إلى اتساع في حجم الطبقة الوسطى بسبب الهجرة أدّى إلى ارتفاع في الطلب على سلع استهلاكية معمّرة غير منتجة محلياً وإلى مزيد من الاختلال في الميزان التجاري. وشدّد السيد الشرع على أنّ الاكتفاء بتكرار التجارب نفسها لا يفيد بل على البلدان أن تكون مبدعة وخلاقة في صياغة سياسات الهجرة وتكييفها مع ظروفها المحلية.

٢٤- قدّم السيد بطرس لبكي، رئيس المعهد اللبناني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورقة تناول فيها "قضايا أساسية حول الهجرة الدولية والتنمية: الجماعات العابرة للدول والتنمية". وأشار السيد لبكي إلى دور المهاجرين في الحفاظ على الروابط مع بلدهم الأم عبر العودة إليها أو بإرسال التحويلات إلى أسرهم، أو باستثمار أموالهم فيها. فهؤلاء المهاجرون يشكلون فئة تعرف بالجماعات العابرة للدول وتؤدي دوراً أساسياً في النهوض بالتنمية الاجتماعية في بلدان المنشأ عن طريق دعم التعليم والأنشطة الثقافية ودورات التدريب المهني. وهي تساهم في دعم قطاع الصحة، وتنمية البنية التحتية في المناطق الريفية، وتمويل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والارتقاء بالمواقع الثقافية والتاريخية ودعم المشاريع البيئية.

٢٥- وأضاف السيد لبكي أنّ الجماعات العابرة للدول تؤدي كذلك دوراً في نقل المعرفة إلى بلدها الأم. ومن الأمثلة على ذلك برامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهود التي تبذلها مؤسسات عديدة لاسترجاع المغتربين من ذوي الكفاءات للعمل في مجالات عدة كالتعليم العالي والطبّ والهندسة والمال لكي يستفيد البلد الأم من المهارات التي اكتسبها هؤلاء في بلدان الاغتراب. وأشار السيد لبكي إلى أنّ الممارسات ليست نفسها في البلدان المرسلة للمهاجرين، كالأردن وتونس والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر والمغرب واليمن. فميزة الاغتراب اللبناني مثلاً تكمن في تنوّعه وامتداده على فترات زمنية طويلة وفي كثافة مشاركة المجتمع المدني فيه.

٢٦- وأنهى السيد لبكي مداخلته بعرض الجوانب الإيجابية والسلبية للهجرة. فالهجرة هي صمّام الأمان في حالات الاكتظاظ السكاني، وما توفره من تحويلات هو مصدر لدعم الإنفاق الاستهلاكي لأسر المغتربين وتشكيل رأس مالهم البشري والاقتصادي وإنشاء مؤسسات الخدمات الاجتماعية. بالمقابل، تتسبب الهجرة بمعاناة البلدان المرسلة من هجرة الأدمغة والانخفاض في عدد السكان في المناطق الريفية، وتساهم في شيخوخة السكان وفي تشويه الهرم السكاني.

٢٧- وتعقيباً على الورقة التي استعرضها السيد لبكي، أشار السيد هيثم جمعة، مدير عام وزارة الخارجية والمغتربين في لبنان، إلى أن موضوع الهجرة قد أثار اهتمام المجتمع الدولي. فالبلدان المتقدمة تجهد، خلافاً للبلدان النامية، لزيادة الفوائد المحققة من الهجرة الدولية في التنمية ومواجهة التحديات الناجمة عنها. فهجرة الأدمغة هي تحدٍ كبير تواجهه البلدان النامية. وشدد المتحدّث على أهمية التعمق في دراسة متطلبات سوق العمل المحلي والدولي وسدّها بمخرجات تعليمية مناسبة، وتوعية المهاجرين المحتملين حول اختيار البلد المقصد وحول دورهم في التنمية الاقتصادية لبلدهم الأم. وشدد السيد جمعة في ختام مداخلته على حاجة البلدان النامية إلى تكريس مزيد من الوقت والجهود لإدارة شؤون الهجرة.

٢٨- وقدم السيد سلام الكواكبي، وهو باحث مسؤول في الهيئة الإدارية في مبادرة الإصلاح العربي في باريس ورقة حول "هجرة العقول والكفاءات في المشرق العربي". فاستعرض نتائج دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية أجرى خلالها مقابلات مع شخصيات مختصة في شؤون الهجرة، ولا سيما هجرة الأدمغة.

٢٩- واستعرض السيد الكواكبي أبرز العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسبّبة لهجرة الأدمغة. فأشار إلى آثارها الإيجابية لجهة إسهامها في خفض البطالة بين المتخرجين من الجامعات وإلى أهمية التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم وانتقال المهارات والمعرفة من خلال عودة المهاجرين إلى بلدانهم أو من خلال زياراتهم ذات الطابع التطبيقي والعلمي إلى بلدهم الأم. بالمقابل، تناول السيد الكواكبي التكاليف الاقتصادية المتأتية من الإنفاق المباشر أو غير المباشر على تعليم المهاجرين. يضاف إلى ذلك، أنها تؤدي إلى تفاقم تأثير هجرة الأدمغة على الإنتاجية والبحث العلمي والأكاديمي في البلد الأم حيث يرتفع عدد العمال فاقدي المهارات أو ذوي المهارات المحدودة مع رحيل ذوي الكفاءات العالية.

٣٠- وتناولت السيدة بتول شكوري، رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية في الإسكوا، الأسس المنهجية والفرضية المعتمدة في الورقة موضوع البحث. فأشارت إلى أنّ المنهجية المتبعة في الورقة تستند إلى منظور التنمية البشرية الذي يركّز على جانبين: (أ) تزويد الناس بالخدمات الأساسية كالخدمات الصحية والتعليمية؛ (ب) الحقّ في المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولفتت السيدة شكوري

إلى غياب الاهتمام بتوفير الفرص بالرغم من أهميتها. ففي معظم البلدان العربية تستبعد معظم المجموعات لعدة أسباب، منها الأسباب السياسية أو الدينية، ويدفع غياب الفرص بالناس إلى الهجرة.

٣١- كذلك أشارت السيدة شكوري إلى أن الفرضية التي اعتمدها الباحث حصرت أسباب هجرة الأدمغة بعوامل اجتماعية واقتصادية على الصعيد الكلي، ولكنّ خيار الهجرة يبقى شخصيا. وشددّت على أن الاتجاه السائد حالياً هو نحو الهجرة الانتقائية لأصحاب المهارات العالية وروّاد الأعمال. وأشارت المتحدّثة إلى أنّ منافع الهجرة تفوق التكاليف أحياناً، ولبنان هو خير مثال على ذلك حيث التحويلات تشكّل ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك يمكن الاستفادة من عودة المواطنين من ذوي المهارات لأنّها تعزّز الاتصال بالمهاجرين كأولوية وإن كان يصعب عليهم التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستمرّة في بلدهم الأم. واعتبرت السيدة شكوري أنّ ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد السوري لا يعزى إلى فقدان اليد العاملة ذات المهارات وحسب، بل إلى مجموعة عوامل أخرى أيضاً منها تدني الإنتاجية الذي لا ينتج فقط عن هجرة الأدمغة بل عن عدم التطابق بين المخرجات التعليمية ومتطلبات سوق العمل. وشدّدت السيدة شكوري على أهمية العوامل الديمغرافية. فالنافذة الديمغرافية قد تنفتح في مصر والجمهورية العربية السورية فتزيد حجم المدخرات والاستثمارات إذا ما رصدت لها السياسات المناسبة. لذلك من المهم أخذ جميع الجوانب في الاعتبار لدى دراسة قضية الهجرة وأثرها على التنمية.

٣٢- وقدّم السيد أحمد غُنيم، وهو أستاذ مساعد في علوم الاقتصاد في جامعة القاهرة، تقريراً حول "سياسات دول منطقة الإسكوا في مجال الهجرة الدولية". فاستعرض سياسات الهجرة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد في المنطقة وتأثيرها على التنمية، وخصائص السياسات العامة على المستويين الإقليمي والوطني، لا سيما ما يرتبط بها من ممارسات جيّدة وثغرات. وتناول السيد غُنيم تفصيلاً مختلف المجالات التي تؤثر من خلالها الهجرة على التنمية كالتحويلات ونقل الكفاءات، إضافة إلى تأثيرها على سوق العمل والفقر وإلى الدور الذي تؤديه في بلدان الإسكوا.

٣٣- وأشار السيد غُنيم إلى عدد من الفجوات في السياسات العامة للهجرة في البلدان الأعضاء في الإسكوا ومنها ضعف الأطر المؤسسية التي تنظم شؤون الهجرة، وغياب سياسات ملائمة لمكافحة الهجرة غير النظامية، وضعف القوانين الخاصة بحماية حقوق المهاجرين، وضعف الالتزام لدى بلدان الإسكوا بالمعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بالهجرة. وأشار السيد غُنيم إلى أنّ وجود سياسات هجرة ناجحة في بعض المجالات في بلدان الإسكوا كحماية حقوق المهاجرين قد توازنه الفجوات في سياسات الهجرة المعتمدة في بلدان أخرى من المنطقة. واختتم السيد غُنيم بمجموعة من التوصيات تضمنت ضرورة معالجة مشكلة ضعف السياسات، وإنشاء قواعد بيانات شاملة عن المهاجرين، وتسهيل رسم سياسات سليمة، وتفعيل الآليات لزيادة الروابط بين المهاجرين ووطنهم، وتسهيل عملية إدماج المهاجرين في بلدان المقصد، وتعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء في الإسكوا. وشدّد السيد غنيم على أهمية وضع سياسات للهجرة تراعي خصوصيات كل بلد حتى وإن كانت بعض البلدان متشابهة ظاهرياً في بناها الاقتصادية.

٣٤- وأشارت السيدة هبة نصّار، نائبة رئيس جامعة القاهرة، إلى أنّ التقرير قد أبرز الأبعاد المختلفة لسياسات الهجرة، وأنّ مواطن الاختلال في سوق العمل تؤدي إلى هجرة العمال من ذوي المهارات في بلدان الإسكوا. وأضافت المتحدثة بأن عدداً من البلدان قد نجح في تجميع التحويلات غير النظامية. وأشارت إلى أهمية ربط السياسات المتعلقة بالتحويلات بالجهات المعنية بها وتفعيلها من خلال برامج خاصة، ووضع "خليط من السياسات" يتلاءم مع مجموعة سياسات مترابطة تهدف إلى جذب التحويلات. كذلك شددّت السيدة

نصّار على أهمية العلاقة القائمة بين سياسات الهجرة وسياسات التجارة والاستثمار وذلك لاستقطاب الاستثمارات الخارجية. وأكدت على دور القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات التجارية في إدارة شؤون الهجرة وفي تعزيز التعاون بين الوزارات المختصة كافة.

باء- إدماج الهجرة في التخطيط للتنمية

٣٥- قدّمت السيدة مورين أتشيينغ، وهي مسؤول أقدم في سياسات الهجرة في القسم المعني بالسياسات والأبحاث المتعلقة بالهجرة في المنظمة الدولية للهجرة، عرضاً حول "إدماج الهجرة في التنمية: النظريات والممارسات". فاستعرضت الأسس المنطقية والمنهجية المعتمدة في إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية. فآثار الهجرة على التنمية ليست سيئة أو جيدة بحد ذاتها بل إنّها تسلك الاتجاه الذي تحدّده الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة. وإنّ المقاربات المعتمدة في سياسات الهجرة والتنمية التي أثبتت فعاليتها تدرك أنّ هاتين العمليتين مترابطتان ولا يمكن الفصل بينهما. وقد حاز هذا الواقع الاهتمام على مستوى رفيع حيث شكّل صلب الموضوع الذي عقد حوله المنتدى العالمي لعام ٢٠٠٩ حول الهجرة والتنمية في أثينا وتناول إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية لما فيه صالح الجميع.

٣٦- وشددت السيدة أتشيينغ على أهمية إدماج قضايا الهجرة في استراتيجيات التنمية، فهذا النهج يساعد على سدّ الفجوة بين السياسات المعتمدة والممارسات في الواقع لزيادة الفوائد المحققة من الهجرة في التنمية. وعملية الإدماج تتيح كشف الفجوات التي تشوب الأطر التشريعية والسياسية، وتعزيز تنسيق السياسات عبر اعتماد أطر شاملة في التخطيط والتقييم والتنفيذ والرصد، ويمكن أن تكون مفيدة في تعبئة المساعدات المالية والتقنية. وعملية الإدماج هي، بحسب تعريف المنظمة الدولية للهجرة، تقييم انعكاسات الهجرة على أي إجراء أو هدف يدخل في استراتيجية للتنمية والحد من الفقر. وتتضمّن هذه العملية مراجعة التشريعات أو السياسات أو البرامج على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وهي تعنى بالعنصر البشري وبما يترتب على ذلك من مراعاة لحقوق المهاجرين وتطلعاتهم، وخصوصيات المجموعات الضعيفة، وشتى حالات الهجرة التي يعيشها الأفراد.

٣٧- ويجب أن تركز عملية الإدماج على انتقال الأشخاص وانتقال الدراية والمعرفة وانتقال الأصول المالية. فانتقال الأشخاص يؤثر على تركيبة السكان في البلدان المرسلة للمهاجرين والبلدان المستقبلة لهم، ويمكن أن يحدّ من البطالة في بلدان المنشأ ويسدّ حاجات سوق العمل في بلدان المقصد، ولكن يمكن أن يشكّل مصدر تعطيل في بلدان المنشأ ومصدر ضغط على الخدمات والبنى التحتية في بلدان المقصد. وانتقال الدراية والمعرفة هو ما ينتقل مع المهاجرين وعن طريق الشبكات الاجتماعية عبر الوطنية من معارف وأفكار، وقد يلحق خسائر ببلدان المنشأ بسبب هجرة الأدمغة، وقد يأتي عليها بالفائدة إذا عاد هؤلاء المهاجرون بمعارفهم إلى بلدانهم. إنّ انتقال الأصول المالية، أي ما يرسله المهاجرون من أموال إلى أسرهم، أو ما يتدفق من أموال بين بلدان المقصد وبلدان المنشأ نتيجة للهجرة، يمكن أن يكون مصدر رزق للمهاجرين كما يمكن أن يكون سبباً لاتساع التفاوت وارتفاع التضخم.

٣٨- وعرضت السيدة أتشيينغ الدليل المشترك بين الوكالات لصانعي السياسات والمختصين حول إدماج قضايا الهجرة في التخطيط الإنمائي. وهذا الدليل هو وثيقة عملية للمهتمين بتوجيه عملية إدماج قضايا الهجرة، ومن المقرر نشره في صيف ٢٠١٠ واختباره في عدد من البلدان. ويتضمن هذا الدليل خطوات عملية حول كيفية إتمام عملية الإدماج، مرفقة بأمثلة عن أنشطة عملية في هذا المجال، وذلك بالاستناد إلى

تجربة أولى في عملية إدماج طبقت في غانا في عام ٢٠٠٤. والدليل لا يحدّد إجراءات معيّنة بل يعطي أطراً بإمكان البلدان أن تعتمدها لإيجاد الحلول التي تتناسب مع خصوصياتها. وأكدّت السيدة أتشيينغ بأنّ عملية إدماج الهجرة شملت حتى الآن البلدان النامية غير أنّها تصلح أيضاً للتطبيق في البلدان المتقدمة.

٣٩- وقدم السيد جان-كريستوف دومون، وهو مسؤول رئيسي في شعبة الهجرة الدولية التابعة لدائرة التشغيل واليد العاملة والشؤون الاجتماعية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عرضاً حول "إدماج الهجرة في التنمية: قياس هجرة الأدمغة في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي". فعملية التحديث هذه ممارسة جيدة في مجال جمع البيانات وتبادلها لأنها تضمّ معلومات عن المهاجرين إلى بلدان المنظمة مستمدّة من تعدادات السكان حول بلد المنشأ، والجنسية والمستوى العلمي، والعمر والجنس، ومدة الإقامة ووضع العمل والوظيفة، ومجال الاختصاص. وقد استمدّت البيانات الأولية من جولة عام ٢٠٠٠ لتعدادات السكان في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتجمع المنظمة حالياً البيانات من جولات التعدادات في البلدان غير التابعة للمنظمة، وذلك لتكوين صورة أوضح عن الهجرة الدولية. كذلك تعمل المنظمة على تحديث قاعدة بياناتها لعام ٢٠٠٥ استناداً إلى معلومات مستمدّة من تعدادات السكان والسجلات السكانية والدراسات الاستقصائية للقوى العاملة في ٢٦ بلداً عضواً في المنظمة.

٤٠- وتناول السيد دومون التقدم المحرز والنتائج المحققة من توسيع قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول الهجرة في المنطقة العربية، مشيراً إلى أن الاتجاه الرئيسي على هذا الصعيد هو ازدياد هجرة الطلاب وذوي الكفاءات العالية، وهذا ما يعرف بالهجرة الانتقائية من البلدان العربية. ففي عام ٢٠٠٠، بلغ عدد المهاجرين من البلدان العربية ٥ ملايين من أصل ٧٥ مليون مهاجر يعيشون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و٨٠ في المائة من هؤلاء المهاجرين يعيشون في البلدان الأوروبية الأعضاء في هذه المنظمة. وتدلّ نتائج عام ٢٠٠٥ على أن أنماط الهجرة لم تشهد تغيّراً يذكر على الرغم من الارتفاع الملحوظ في أعداد المهاجرين المغاربة والأردنيين في منطقة المنظمة. وبقيت بلدان المقصد الرئيسية لهؤلاء المهاجرين هي ذاتها، وأبرزها فرنسا مع أن بلداناً أخرى كإسبانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية تستقبل أعداداً متزايدة. والمهاجرون هم في معظم الحالات من الذكور، ومن ذوي التحصيل العلمي الابتدائي.

٤١- وعرض السيد دومون بيانات حول هجرة ذوي الكفاءات العالية إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مشيراً إلى أن الأردن ولبنان يسجلان أعلى معدلات الهجرة من ذوي الكفاءات العالية، في حين أن عدد الأطباء الذين تدربوا في الإمارات العربية المتحدة وهاجروا للعمل في الولايات المتحدة الأمريكية كان الأعلى بين البلدان العربية في عام ٢٠٠٥، يليه عدد الأطباء الذين تدربوا في الجمهورية العربية السورية. وأشار المتحدث إلى أنّ نقص المعلومات عن عدد الأشخاص الذين أكملوا تعليمهم العالي في البلدان العربية التي هاجروا منها يجعل من الصعب تكوين فكرة واضحة عن حجم هجرة أصحاب الكفاءات العالية. وأظهرت بعض البيانات عن العمالة والبطالة أنّ وضع بعض المهاجرين العرب في سوق العمل أفضل من غيرهم، حيث معظم العاملين من المهاجرين هم من الأردن ولبنان ومصر، بينما تعرضت نسبة ٢٠ في المائة من المهاجرين من العراق للبطالة. وتظهر بيانات البنك الدولي أن تحويلات العاملين من البلدان العربية تزداد مع أنّ حجمها تأثر سلباً بالأزمة المالية العالمية، وهذا يدلّ على احتمال وجود صعوبات في سوق العمل في بلدان المقصد.

٤٢- واختتم السيد دومون عرضه مشدداً على أهمية توفر البيانات الآنية الموثوقة والقابلة للمقارنة دولياً للتمكن من رصد آثار سياسة الهجرة وتداعياتها في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وعلى أهمية التعاون الدولي في هذا المجال.

٤٣- وقدّم السيد جوليان سايمون، مدير البرامج في المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة عرضاً عن "إدماج الهجرة في التنمية: الخبرات في مجال العمليات الاستشارية الإقليمية من المنطقة". وأشار إلى أن تجارب المركز في تسهيل التشاور الإقليمي في المنطقة وخارجها خلصت إلى تحديد أربع مراحل أساسية للحوار هي جمع المعلومات، ونشرها، وتحليلها، والاسترشاد بها في اتخاذ الإجراءات.

٤٤- وفيما يتعلق بجمع المعلومات، تهدف حوارات المركز إلى المساعدة على اعتماد أساليب في جمع معلومات أساسها الثقة المتبادلة. ومثالاً على هذه الأساليب في جمع المعلومات، قدّم السيد سايمون المشروع المشترك بين المركز والمنظمة الدولية للهجرة. وهذا المشروع هو حصيلة حوار الهجرة عبر المتوسط حول ربط الجاليات المغتربة لتحقيق المزيد من التنمية ومخزون القدرات والممارسات المؤسسية. وتهدف مشاورات المركز إلى تسهيل عملية نشر المعلومات وإتاحة البيانات للجميع وتبادلها وتجميعها لتسهيل استخدامها، وقد عُرض المخزون كمثال على كيفية تحقيق ذلك.

٤٥- وأشار السيد سايمون إلى أن تحليل المعلومات يعتمد على المنظور الذي يستند إليه. فالأهداف المختلفة التي تضعها الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة تحدد طريقة استخدامها للبيانات والنتائج التي تتوصل إليها. وقد أظهرت التجارب أنّ البلدان تتعاطى بطرق مختلفة مع البيانات نفسها. والمرحلة الأخيرة من تحويل البيانات إلى إجراءات تتعلق بما سبقها من مراحل والتوصل إلى إعداد وتطبيق السياسات وأطر العمل والمبادئ التوجيهية. وهذا ما أوضحته نتائج حوار الهجرة العابرة في المتوسط حول ربط الجاليات المغتربة، وهو حوار تقني غير رسمي يرتكز على الأنشطة العملية ويشجع تطبيقها.

٤٦- وقدمت السيدة مورين آتشيينغ عرضاً حول "إدماج الهجرة في التنمية: طبيعة وأهمية العمليات الاستشارية الإقليمية حول الهجرة". وإذ لفتت إلى غياب نظام عالمي لإدارة شؤون الهجرة وإلى أهمية سيادة الدولة في هذا المجال، مشدّدة على ضرورة التعاون في قضايا الهجرة، أشارت إلى أنّ دولاً عديدة قد بادرت في الأعوام الماضية إلى عقد اجتماعات منتظمة موزّعة بحسب موقعها الجغرافي أو اهتمامها بموضوع معين وذلك لمناقشة قضايا الهجرة ضمن إطار غير رسمي وغير ملزم ووفقاً لقاعدة دار تشاتام. والهدف من هذه الاستشارات الإقليمية حول الهجرة هو تسهيل تبادل المعلومات والتحاور على أساس من السرية لبناء الثقة وبذلك تعزيز التعاون بين البلدان في مجالات متفق عليها ذات اهتمام مشترك.

٤٧- والاستشارات الإقليمية هذه قد تتخذ أشكالاً مختلفة وتجري ضمن اجتماعات متعددة لقادة سياسيين وخبراء تقنيين. وقد تتضمن نتائجها إنشاء شبكات بين المشاركين، وحتى تنسيق السياسات والمواقف التي يتفق عليها، إضافة إلى تبادل البيانات المتعلقة بالهجرة وتصنيفها.

٤٨- وتلقى هذه الاستشارات الإقليمية حول الهجرة استحسانا كبيراً حتى أنّ معظم بلدان العالم تشارك في عملية استشارية إقليمية واحدة على الأقل. ومع ذلك تبقى الفجوات قائمة في مناطق عديدة، خصوصاً في منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا الوسطى والشرق الأوسط. وختمت المتحدّثة بالإشارة إلى اتجاه المناطق المختلفة بشكل متزايد نحو تبادل نتائج عملياتها الاستشارية إنّما من دون المساس بالخصائص التي تميّزها عن بعضها.

٤٩- وقدم السيد نضال البنا، وهو مدير دائرة السياسة التنموية في هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين، عرضاً حول "إدماج الهجرة في التنمية: وسائل وآليات العمليات الاستشارية الإقليمية حول الهجرة". فاستعرض الأطر المفاهيمية والمؤسسية والتنفيذية اللازمة لتنظيم العمليات الاستشارية. فمن حيث الإطار المفاهيمي، شدّد السيد البنا على أهمية الحفاظ على حقوق المهاجرين وإبقائها بمنأى عن الانتكاسات في العلاقات السياسية بين البلدان، وتنظيم العلاقة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ومن حيث الإطار المؤسسي، عرض للحاجة إلى تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بهذه العمليات. أما في الإطار التنفيذي، فلفت إلى أهمية امتلاك نظرة شاملة للسياسات والإجراءات والتشريعات والآليات اللازمة لتنظيم العلاقات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وتنسيق السياسات الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية بين تلك البلدان، واعتماد أدوات فعالة لتنظيم العلاقات بين البلدان.

٥٠- وقدّم المتحدّث لمحة موجزة عن الاتفاقيات الثنائية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان جنوب شرق آسيا، وعن تجربة البحرين في تفعيل التنسيق مع بلدان المنشأ. فأشار إلى أنّ إصلاح سوق العمل في البحرين أدى إلى إنشاء هيئة تنظيم سوق العمل المسؤولة عن إدارة قضايا العمل في البلد. ولتعزيز التواصل، أنشئت شبكة لتبادل البيانات تربط هيئة تنظيم سوق العمل بالهيئات الحكومية كافة. كذلك أنشئ موقع إلكتروني للتواصل بين الهيئة والعمال وبلدان المنشأ وأرباب العمل. وقد ساعدت هذه البوابة الإلكترونية على حلّ مشكلة النقص في البيانات.

٥١- وتطرّق السيد البنا إلى حوار أبو ظبي لعام ٢٠٠٨ الذي جمع بلدان المنشأ الآسيوية وبلدان المقصد الخليجية، وإلى واقع الإنجازات والتحديات التي تعترض تنفيذ النتائج التي خلص إليها المتحاورون. فأشار إلى أنّ التحاور هو خطوة إيجابية نحو بناء الثقة بين البلدان المشاركة وهو يشكّل إطاراً مرجعياً للتنسيق والتعاون بين تلك البلدان. وقد نجح الحوار في تعزيز العلاقة بين واضعي السياسات والباحثين في مجال هجرة الأيدي العاملة. وأما التحديات فتكمن في غياب آلية لتنفيذ التوصيات، وضعف التنسيق بين مختلف المنظمات الدولية الناشطة في مجال هجرة الأيدي العاملة، وغياب أمانة دائمة لمتابعة هذه المبادرة، وضعف تدفق المعلومات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

٥٢- وخلص السيد البنا إلى مجموعة من التوصيات الهادفة إلى إحراز تقدّم في هذا المجال حيث شدّد على أهمية ما يلي: (أ) التنسيق والتعاون بين الإسكوا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية؛ (ب) عقد اجتماع سنوي لبلدان المنشأ وبلدان المقصد بحيث تتناوب مجموعتا البلدان على مكان انعقاد الاجتماع؛ (ج) إنشاء موقع إلكتروني لهذه البلدان برعاية الهيئات التابعة للأمم المتحدة؛ (د) تحديد آليات عملية لتفعيل التنسيق والتعاون بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد كوضع خطة عمل قصيرة الأجل تنفذ على مدى سنتين وتستند إلى مؤشرات لقياس التقدّم المحرز.

جيم- عرض لتقارير عن إحصاءات وسياسات الهجرة الدولية

٥٣- عرضت البلدان السبعة المشاركة في ورشة العمل والأعضاء في الإسكوا تقاريرها الوطنية عن إحصاءات وسياسات الهجرة الدولية، حيث ركّزت على إدماج الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية وعلى واقع بيانات الهجرة. وقد تلت هذه العروض مناقشات.

دال- التدريب العملي على إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية

٥٤- توزّع المشاركون على مجموعتي عمل، ضمّت إحداها بلدان المنشأ والأخرى بلدان المقصد. وطُلب من كلّ مجموعة إعداد خطة استراتيجية حول إدماج هجرة الأيدي العاملة في استراتيجيات التنمية وما يحتاجه تطبيقها من بيانات وإحصاءات. وطُلب من المشاركين الاسترشاد بدليل الهجرة والتنمية: التعريفات والطرائق، الذي وُزّع عليهم خلال ورشة العمل.

٥٥- وقد تضمّنت الخطة الاستراتيجية التي أعدتها بلدان المنشأ رؤية وتحليلاً للوضع الراهن وأهدافاً استراتيجية وخطة عمل ومصادر تمويل. فتمثلت الرؤية في إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية بهدف تحسين الفوائد المحققة من الهجرة، وإيجاد السبل لحماية حقوق المهاجرين وتشجيعهم على الاستثمار في بلدهم عن طريق تخصيص تحويلاتهم لاستخدامها بالشكل الأمثل. وتحقيق هذه الرؤية، يتطلب تحليل واقع سوق العمل عن طريق مراجعة البيانات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية للسكان والنشاط الاقتصادي والمشاركة في العمل الاقتصادي؛ ومراجعة سياسات إدارة شؤون الهجرة وتحديد الصعوبات والتحديات؛ وصياغة السياسات التي تشجّع على استثمار التحويلات، بمشاركة الجهات المعنيّة كالنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني. وقد توافقت مجموعتا العمل على الأهداف التالية: إدخال إصلاحات إلى سوق العمل تشمل إصلاح قطاع التعليم والتدريب المهني وإعادة هيكلته لتحسين نوعية التعليم، وخفض معدلات البطالة عبر إعداد برامج بالتعاون مع القطاع الخاص، وزيادة الفوائد المحققة من التحويلات عن طريق الاستثمار. والهدف هو التوصّل إلى بناء سوق عمل متوازنة ووضع تشريعات ونظم لرصد أنشطة مكاتب التشغيل التي تستقدم العمال المهاجرين.

٥٦- حدّدت مجموعة بلدان المنشأ ثلاث أولويات رئيسيّة، وهي أولاً تطابق المخرجات التعليمية مع احتياجات سوق العمل وما يتطلبه من دراسة لاحتياجات سوق العمل ومراجعة للبرامج التعليمية وتركيز على دور القطاع الخاص وربط للتدريب المهني بالتوظيف. وتليها الأولوية الثانية وهي زيادة الفوائد المحققة من المغتربين عن طريق الاستفادة من تحويلاتهم من الخارج، وتطوير قوانين الاستثمار، والاستفادة من كفاءات المهاجرين العائدين وتوفير التسهيلات الائتمانية لتمويل مشاريع البنية التحتية. ومن ثمّ الأولوية الثالثة وهي تسهيل هجرة اليد العاملة عبر إبرام اتفاقيات ثنائية مع بلدان المقصد لتسهيل حركة العمال ووضع برامج لإطلاع المهاجرين على حقوقهم وواجباتهم، وتعديل التشريعات القائمة ووضع تشريعات جديدة لتنظيم شؤون الهجرة، وتعزيز دور الدولة في الإشراف على مكاتب التوظيف التي تستقدم العمال المهاجرين ورصد أنشطتها، وضمان الحقوق الاجتماعية للعمال في بلدان المقصد وإنشاء مواقع إلكترونية لتسهيل توعية المهاجرين والتواصل معهم. وتنفيذ هذه الأولويات الثلاث يجب أن ينجز ضمن إطار زمني محدّد بتمويل من الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وصناديق التنمية والجهات الدولية المانحة.

٥٧- وأعدّت بلدان المقصد خطة استراتيجية تضمّنت رؤية هذه البلدان وتحليلاً للوضع القائم وأهدافاً استراتيجية وخطة عمل ومصادر التمويل وخطة للتنفيذ. فرؤية مجموعة العمل هذه هدفها ضمان مقوّمات التكامل والشمولية في التنمية. والهدف من تحليل الوضع القائم هو تحديد احتياجات سوق العمل للأعوام العشرين المقبلة، وإعادة تقييم القوانين وبالأخص تلك المتعلقة بالعمالة والإقامة وربطها بغيرها من القوانين ذات الصلة وبالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة النظر في الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات المعنية لتفادي الازدواجية في العمل، كوزارة الصحّة ومؤسسات حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة الداخلية ووزارة العدل. ويمكن للغاية نفسها إنشاء هيئة للتنسيق بين جميع المؤسسات المعنية.

٥٨- وحددت مجموعة العمل الأهداف الاستراتيجية التالية: (أ) تحديد مواطن الاختلال في التركيبة السكانية في بلدان المقصد؛ (ب) ضمان حقوق العمال المهاجرين؛ (ج) ضمان التشغيل الكامل للقوى العاملة الوطنية؛ (د) تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؛ (هـ) تلبية الطلب في سوق العمل؛ (و) القضاء على العمالة الهامشية وغير المنتجة. كذلك أعدّت المجموعة خطة للعمل. فأوضحت المجموعة أنّ تحقيق الهدف الأول يحتاج إلى خطة لتشجيع النمو الطبيعي للسكان ورصد اتجاهات العمالة التي تتطلب عدداً أقلّ من المهاجرين وتطوير الموارد البشرية وتوفير فرص العمل لليد العاملة العربية كأولوية. أمّا تحقيق الهدف الثاني فيتمثّل في توعية المهاجرين والمجتمعات التي تستقبلهم بحقوقهم كعمال مهاجرين، والتنسيق مع بلدان المنشأ لإطلاعهم على ثقافة بلدان المقصد. وأشارت مجموعة العمل إلى أهمية إصلاح القطاع التعليمي لتحقيق الهدف الثالث لكي يتمكّن من سدّ احتياجات سوق العمل، ووضع مناهج تدريبية مع التركيز على التدريب المهني، وتوفير قاعدة بيانات متكاملة لمساعدة الطلاب على اختيار مجالات الاختصاص التي تتناسب ومؤهلاتهم، وتعزيز الوعي ومكافحة "ثقافة التخجيل" لإبعاد الوصمات التي تلحق بأنواع معيّنة من الوظائف وتخصيص مواطني البلد بنسبة دنيا من وظائف القطاع الخاص. وأشارت مجموعة العمل إلى أهمية تحديد نسبة سنوية معينة لدخول العمال المهاجرين من ذوي الكفاءات إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تشهد ارتفاعاً كبيراً في معدل المهاجرين إليها وإعادة هيكلة الاقتصاد لا سيما القطاعات التنموية وتخفيف الإنفاق المفرط في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

٥٩- واقترحت مجموعة العمل عرض الميزانية على مجلس الوزراء للمصادقة عليها وبناء القدرات الوطنية بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية. كذلك اقترحت المجموعة إضافة جدول زمني لتنفيذ كل هدف، واعتماد مؤشرات نوعية وكمية لقياس التقدم المحرز. وشدّدت المجموعة على أهمية التعاون بين الشركاء المعنيين كافة، لا سيما في القطاع الخاص (باعتباره القطاع الرئيسي الذي يجذب اليد العاملة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي) وتنظيم منتدى وطني لمناقشة الخطة الاستراتيجية ثمّ منتدى على مستوى بلدان الخليج، وتشكيل لجنة وزارية لمتابعة تنفيذها.

هاء- القضايا الرئيسية التي ناقشها المشاركون

٦٠- ركّزت المناقشات على القضايا التالية:

(أ) الجدلية حول تعريف الهجرة الدولية. فقد لفت المشاركون إلى ضرورة التمييز بين مفهوم العمال المهاجرين ومفهوم العمال ذوي العقود المؤقتة، وتعريف المهاجرين بالاستناد إلى جنسيتهم وليس إلى مكان ولادتهم. فقد توافقت الحكومات التي شاركت في حوار أبو ظبي في كانون الثاني/يناير في عام ٢٠٠٨ على تصنيف العمال المهاجرين من البلدان الآسيوية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي عمال متعاقدين مؤقتين؛

(ب) أهمية إنتاج بيانات آنية ودقيقة وقابلة للمقارنة دوليا لدعم الجهود الهادفة إلى إدراج قضايا الهجرة في استراتيجيات التنمية وذلك للتأكد من الآثار التي تنتج عنها؛

(ج) ضرورة توفير بيانات عن الهجرة في بلدان المنشأ أسوةً ببلدان المقصد، نظراً إلى أهمية هذه البيانات لبلوغ أهداف عديدة ولا سيما لإجراء الأبحاث التي تتناول موضوع الهجرة؛

(د) تسهيل التنسيق بين البلدان الأعضاء وتوفير المساعدة في وضع نظم معلومات متكاملة تتضمّن تعريفات وقواعد بيانات موحّدة، ومعلومات عن بعض الجوانب المهمة مثل فرص العمل المتوفرة في بلدان المقصد وقوانين الهجرة التي تسترشد بها السياسات؛

(هـ) أهمية تشكيل هيئة استشارية إقليمية لمنطقة الإسكوا تضم بلدان المنطقة كافة وذلك لتعزيز الحوار البناء بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد؛

(و) المسؤولية الملقاة على عاتق بلدان المنشأ في تكييف المخرجات التعليمية بشكل أفضل مع احتياجات سوق العمل وخلق فرص عمل أفضل لذوي الكفاءات للحدّ من ظاهرة هجرة الأدمغة. فتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة يساعد على خلق فرص عمل على نطاق واسع ويسهم في خفض نسبة البطالة؛

(ز) تشجيع المهاجرين على الاستثمار في التحويلات لأنّها أكثر ثباتاً من سائر أنواع التدفقات ومصدر للدخل أكثر موثوقية من الاستثمار الأجنبي المباشر ومن المساعدات الإنمائية؛

(ح) التمييز بين استخدام التحويلات في أنشطة استهلاكية أم إنتاجية، علماً أنّ هذه التحويلات تستعمل في غالب الأحيان لدعم دخل العائلات المتلقية وتحسين سبل عيشها وهي بذلك تحدّ من الفقر وتشجّع الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم. إنّما لا بدّ أيضاً من تسهيل تدفق هذه التحويلات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج لما في ذلك من فائدة في تحقيق التنمية عن طريق تحسين البيئة الاستثمارية ككلّ وإمكانيات الوصول إلى القنوات الرسمية لنقل التحويلات؛

(ط) أهمية وضع نظم وتحسين الظروف السائدة لتشجيع ذوي المهارات على العودة إلى بلدهم، وإنشاء شبكات للكفاءات وتعزيز الاتصال مع المهاجرين في الخارج؛

(ي) اعتماد سياسات اقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تهدف إلى التخفيف من اتكال هذه البلدان على اليد العاملة الأجنبية ورفع الإنتاجية وخفض معدل البطالة بين المواطنين. فارتفاع نسبة غير المواطنين بين السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي أثر على بنيتها الديمغرافية حيث أحدث اختلالاً في التوازن بين الجنسين؛

(ك) تشديد مجلس التعاون الخليجي على أنّ نظام الرعاية لا يفرض أي قيود على التحويلات في بلدان المجلس؛

(ل) الحاجة إلى استكمال إنجازات حوار أبو ظبي بخطوات عمليّة تضمن الاستمرارية وإنشاء أمانة تنفيذية لهذه الغاية؛

(م) الطبيعة الشاملة لقضية الهجرة وتأثيرها على التنمية الذي يتوقف إلى حدّ كبير على السياسات الحكومية. فلا بدّ من تعزيز الإطار المؤسسي الملائم لصياغة سياسات متكاملة للهجرة ومتابعة تطبيقها. وتعزيز هذا الإطار يتطلب بناء القدرات والتزام جميع الوزارات المعنية وتعزيز التنسيق فيما بينها وليس حصر هذه المسؤولية بوزارة العمل دون غيرها من الوزارات؛

(ن) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارة شؤون الهجرة باتخاذ التدابير اللازمة مثل تنفيذ المشاريع؛

(س) أهمية عدم ربط الهجرة غير النظامية ببروتوكولات باليرمو، إذ أنّ هذه الاتفاقيات مرتبطة بالقانون الجنائي الدولي ولا يجب تجريم المهاجرين. فهذه البروتوكولات لا تنطبق على جميع المهاجرين غير الشرعيين. والهجرة، وإن كانت نظامية عند دخول المهاجر إلى البلد، قد تصبح غير نظامية مع بروز عوامل عدّة كتغير التشريعات أو فقدان الوظيفة.

ثالثاً- تنظيم ورشة العمل

ألف- مكان ورشة العمل وتاريخ انعقادها

٦١- عقدت الإسكوا ورشة العمل حول الهجرة الدولية والتنمية في منطقة الإسكوا: إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية في بيت الأمم المتحدة في بيروت في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠.

باء- الافتتاح

٦٢- ألقى السيد إبراهيم المهندي، وهو نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان في قطر بياناً بالنيابة عن البلدان الأعضاء شدّد فيه على أهمية الهجرة الدولية وانتقال اليد العاملة بالنسبة إلى التنمية، وعلى الحاجة إلى زيادة الفوائد المحققة من الهجرة والحدّ من آثارها السلبية. كذلك أشار إلى أنّ مواجهة التحديات التي تفرضها الهجرة الدولية وانتقال اليد العاملة تتطلب تبادل الخبرات والبحث في تأثيرات الهجرة وتحليلها. وتوازيها في الأهمية البيانات الآنية والدقيقة والشاملة التي تتيح متابعة شؤون الهجرة وتشكل ركيزة يُسترشد بها في التخطيط وإعداد السياسات. وشدّد السيد المهندي على الحاجة إلى إجراء دراسات مقارنة حول مؤشرات الهجرة في بلدان المنطقة وذلك لتوحيد المصطلحات والمفاهيم. فتوفر البيانات ونشرها يسهم في اعتماد سياسات تهدف إلى إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية، وحماية حقوق المهاجرين. فإدماج قضايا الهجرة وانتقال اليد العاملة في استراتيجيات التنمية والسياسات الوطنية شديد الأهمية وأثره الإيجابي يطال مختلف المستويات لأنّه يسهم في زيادة الإنتاجية وعائدات العمل ويساعد المهاجرين على التكيف مع احتياجاتهم الاجتماعية والصحية ورعايتها، ويوفر لهم الحماية القانونية. وشدّد السيد المهندي أيضاً على ضرورة الاهتمام بحقوق بلدان المقصد وأخذ خصوصياتها في الاعتبار نظراً إلى التحديات التي تطرحها الهجرة الدولية على المستويات الاجتماعية والثقافية والديمغرافية والاقتصادية. وأعاد السيد المهندي التأكيد على أهمية التقيد بالالتزامات تجاه المهاجرين واحترام القوانين الدولية والاتفاقيات المتعلقة بالهجرة وتوفير بيانات دقيقة حول الهجرة وانتقال اليد العاملة.

٦٣- استهلت السيدة مورين أتشيينغ، وهي مسؤول أقدم في سياسات الهجرة في القسم المعني بالسياسات والأبحاث المتعلقة بالهجرة في المنظمة الدولية للهجرة، بالترحيب بالمشاركين وشكرتهم على تعاونهم مع الإسكوا. وأشارت إلى أنّ قضية الهجرة والتنمية تتصدر القضايا في البلدان العربية والعالم، وأنّ الفوائد المحققة لهذه البلدان من انتقال اليد العاملة كبيرة. فحوالى ٦٨ في المائة من المهاجرين من بلدان المشرق يعيشون في بلدان عربية أخرى. فانتقال اليد العاملة وما ينتج عنه من تحويلات يسهم في تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، والتحويلات الواردة من البلدان العربية تفوق العائدات التجارية. وقد أشارت السيدة أتشيينغ إلى أنّ هجرة اليد العاملة لم تصنّف بعد، على الرغم من فوائدها، كعامل مسهم في تحقيق التنمية، بينما تحتلّ قضية تحرير التجارة الأولويات المطروحة على جدول الأعمال. وأكدت السيدة

أتشيينغ أنّ المنطقة العربية هي من أبرز المساهمين في تدفق التحويلات على المستوى العالمي (حيث تمثل ١٦ في المائة من التحويلات العالمية) وأنّ المنظمة الدولية للهجرة ملزمة بمساعدة بلدان المنطقة في تحسين سبل مواجهة التحديات التي يفرضها انتقال اليد العاملة. وأشارت إلى أنّ انتقال اليد العاملة عنصر أساسي لتحقيق التنمية ومواجهة التحديات التي تفرضها العمالة والمساهمة في تداول رأس المال البشري والمالي داخل المنطقة وخارجها. وفي القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عُقدت في الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي إلى تعزيز التكامل العربي في المجال الاقتصادي. وتشكل نتائج هذه القمة، إلى جانب عقد العمل العربي الذي ينتهي في عام ٢٠٢٠، مبرراً قوياً لتفعيل الدور الذي تؤديه حركة اليد العاملة في المنطقة. وسيكون لهذه المبادرة الدور الأساسي في ضمان الازدهار والاستقرار. وختمت السيدة أتشيينغ بتقديم لمحة عامة عن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة وعن الدعم الذي تقدّمه إلى الفريق العالمي المعني بالهجرة.

٦٤- ألقت السيدة أنهار حجازي، مديرة شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية، كلمة الافتتاح بالنيابة عن السيد بدر الدفع، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا. وأشارت إلى أن موضوع الهجرة الدولية وتأثيرها على التنمية لا يزال من المواضيع البارزة في المحافل الدولية. فمع انتهاء العقد الأول من الألفية الثالثة تجد بلدان العالم نفسها تحت تأثير الهجرة الدولية. ولفتت السيدة حجازي إلى الازدياد الذي شهدته حركة الهجرة الدولية من البلدان العربية وإليها. فقد ارتفع عدد المهاجرين العرب والبلدان المستقبلة لهم. وفي منطقة الإسكوا، يقيم حوالى ١٥ مليون مهاجر تقريباً. فبلدان مجلس التعاون الخليجي تعتبر بموجب المعايير الإقليمية والدولية من البلدان المستقبلة لأعداد كبيرة من المهاجرين. وهي بذلك تشكل سابقة شديدة الأهمية إذ أن حجم الجاليات المهاجرة في بعض هذه البلدان يفوق عدد المواطنين. وأشارت السيدة حجازي إلى أنّ إدراك الآثار المترتبة على الهجرة لا يزال محدوداً رغم ازدياد أهميتها. ففي معظم الحالات، لا تنشر بلدان المقصد بيانات عن جنسية المهاجرين، والتعاريف المتعلقة بالهجرة الدولية ليست موحدّة وهذا يصعّب فهم تدفقات الهجرة خصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وشددت السيدة حجازي على أن الشاغل الأساسي للمنطقة العربية حالياً يتعلق بمستقبل الهجرة والتنمية في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسببها العولمة، حيث حركة السلع تتجاوز حركة الناس إلى حدٍّ بعيد، وحيث الأزمة المالية العالمية والآثار الناجمة عن تغير المناخ تحدّ قدرة البلدان على تحسين ظروفهم المعيشية وتوفير فرص العمل وضمان الأمن الغذائي. بالمقابل، تأتي التغيرات الديمغرافية لتمهّد الطريق نحو تغيير هيكلية الهرم العمري للسكان. وهذه التغيرات الديمغرافية ستترتب عليها آثار إيجابية في حال رصدت لها السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة. لذلك على البلدان العربية أن تعزّز التنسيق فيما بينها في تنظيم شؤون الهجرة ووضع إطار إقليمي للتشاور بهدف تحسين إدارة شؤون الهجرة.

جيم- الحضور

٦٥- شارك في ورشة العمل خبراء من الإسكوا ومن الوزارات الحكومية والدوائر المعنية بجمع البيانات والإحصاءات وصياغة السياسات في سبعة من البلدان الأعضاء في الإسكوا هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية وقطر ولبنان ومصر. وشارك ممثلون عن مجموعة من المنظمات الدولية، وهي المنظمة الدولية للهجرة والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعرضوا وجهات نظر هذه المنظمات فيما يتعلق بالهجرة والتنمية. كذلك شاركت في ورشة العمل منظمات من الأمم المتحدة تعمل في مجال الهجرة والتنمية وبعض المنظمات الإقليمية كمنظمة العمل العربية ومجلس التعاون الخليجي. وترد قائمة المشاركين في المرفق بهذا التقرير.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- الخبراء

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد نبيل عمار
رئيس قسم المتابعة/وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي
وزارة العمل
هاتف: ٩٦٢-٧٩٦٤٩١٩٩
فاكس: ٩٦٢-٦٥٨٥٥١٠٣
البريد الإلكتروني: n.ammar@mol.gov.jo

السيدة منار حسن الجخ
إحصائي
دائرة الإحصاءات العامة
هاتف: ٩٦٢-٧٧٧٨٥٠٨٢٨
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٣٠٠٧١٠
البريد الإلكتروني: manar@dos.gov.jo

الإمارات العربية المتحدة

السيدة بدرية أحمد محمد الشحي
إحصائية/قسم الاحصاءات السكانية والاجتماعية
المركز الوطني للإحصاء
هاتف: ٩٧١-٥٠٥٠٨٦٦٨٦
فاكس: ٩٧١-٢٦٢٦١٣٤٤
البريد الإلكتروني: bshehhi@nbs.gov.ae

السيد زين الشريف
مدير إدارة المعايير والسياسات
وزارة العمل
هاتف: ٩٧١-٢٦٦٧١٢٢٢/٩٧١-٢٤١٨٣٨٨٨
فاكس: ٩٧١-٢٦٦٦٥٨٨٨٩
البريد الإلكتروني: zh.alshareef@mol.gov.ae

مملكة البحرين

السيد جمال حسن السلمان
مدير إدارة الشؤون العمالية
مكتب مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
هاتف: ٩٧٣-١٧٥٧٠٦١٦
خلوي: ٩٧٣-٣٩٦٩٥٤٢٤
فاكس: ٩٧٣-١٧٥٣٠٧٥٣
البريد الإلكتروني: jamal.alsalman@gcclsa.org

السيد ثابت محمد الشروقي
رئيس شعبة الحدود الالإلكترونية
الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة
هاتف: ٩٧٣-١٧٥٣٦١٤٣
خلوي: ٩٧٣-٣٦٠٠٧٧٥٥
فاكس: ٩٧٣-١٧٥٣٥٢٥٨
البريد الإلكتروني: alshrooqit@gdnpr.gov.bh

السيد نضال البنا
مدير إدارة السياسات
هيئة تنظيم سوق العمل
هاتف: ٩٧٣-١٧٣٨٨٩٨٨
فاكس: ٩٧٣-١٧٥٥٢٦٤٨
البريد الإلكتروني: nedhal.albanna@lmra.gov.bh

الجمهورية العربية السورية

السيد جورج بهذات العيّان
هيئة تخطيط الدولة
مدير التشغيل وسوق العمل
هاتف: ٩٦٣-١١٥١٦١٠٦٩
خلوي: ٩٦٣-٩٣٢٣٤٢٦٧٦
فاكس: ٩٦٣-١١٥١٦١٠٥١
البريد الإلكتروني: geoayan4@yahoo.com

السيد طلال بوفة
رئيس دائرة الاحصاءات السكانية
مديرية الاحصاءات السكانية والاجتماعية
هاتف: ٩٦٣-١١٣٣٣٥٨٣٠
خلوي: ٩٦٣-٩٥٥١١٧١٦٩
فاكس: ٩٦٣-١١٣٣٢٢٢٩٢
البريد الإلكتروني: csb.syr@gmail.com

دولة قطر

السيد حسن ابراهيم المهندي
نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان ومدير المكتب الفني
اللجنة الدائمة للسكان
هاتف: ٩٧٤-٤٩٥٨٨٨٧
فاكس: ٩٧٤-٤٨٣٨٩٧٦
البريد الإلكتروني: hmohannadi@gsdp.gov.qa

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

الجمهورية اللبنانية

السيدة لارا بدر
اختصاصي في العلوم الاجتماعية
والمنسق الوطني لإحصاءات الهجرة الدولية ضمن برنامج
MEDSTAT III
إدارة الإحصاء المركزي
هاتف: ٣٧٣١٦٠-١-٩٦١
فاكس: ٣٧٣١٦١-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: lbadre@cas.gov.lb

العميد سهام حركة
رئيس مكتب شؤون الجنسية والجوازات والأجانب
المديرية العامة للأمن العام
هاتف: ٤٢٥٦١٠-١-٩٦١
خلوي: ٧٥٠٥٥٨-٣-٩٦١
فاكس: ٦١٢٧٣١-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: Gen.harakeh@hotmail.com

السيد هيثم جمعة
مدير عام المغتربين
وزارة الخارجية والمغتربين
فاكس: ٨٤٠٩٢٨-١-٨٤٠٩٢٤/٩٦١-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: director@emigrants.gov.lb

السيدة تانيا فاعور
أستاذة ديموغرافيا في الجامعة اللبنانية
خلوي: ٠٧٢٧٤٦-٣-٩٦١
فاكس: ٧٥٢٥١٦-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: taniafaour@gmail.com

السيدة ريموندا نعيم فارس
كولونيل
المديرية العامة للأمن العام

السيد أنطوان حدّاد
خبير
هاتف: ٧٥٢٣٧٦-١-٩٦١
خلوي: ٥٣٣٩٦٢-٣-٩٦١
البريد الإلكتروني: haddadam@idm.net.lb

السيد توفيق عزيز عسيران
رئيس جمعية تنظيم الأسرة في لبنان
هاتف: ٣١١٩٧٨-١-٩٦١
خلوي: ٦١٧٤٨٠-٣-٩٦١
فاكس: ٣٠٢٧٥٢-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: tosseiran@lfpa.org.lb

السيد علي فاعور
أستاذ في الجامعة اللبنانية
وعضو المجلس الوطني للبحوث العلمية
هاتف: ٦٢١٩٦٠-٣-٩٦١
فاكس: ٧٥٢٥١٦-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: afaour@ul.edu.lb

السيدة سوزان عبد المنعم
باحثة
مركز بحوث الهجرة اللبنانية
جامعة سيدة اللويزة
خلوي: ٩٥٠٧٣٧-٣-٩٦١
البريد الإلكتروني: smenhem@ndu.edu.lb

السيدة ندى مكّي
عضو في اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة
اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة
هاتف: ٣٦١٠٣٥-١-٩٦١
خلوي: ٨٥٢٧٥٧-٣-٩٦١
فاكس: ٣٦٦٢٣٨-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: makki_nada@hotmail.com

السيدة خيرية قدوح
أستاذة وباحثة في الجامعة اللبنانية
كلية التربية
هاتف: ٨٠٧٦١٧-١-٩٦١
خلوي: ٤٢٨٤١٨-٣-٩٦١
فاكس: ٨٠٧٦١٧-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: khairiehk@yahoo.com

جمهورية مصر العربية

السيد عبد الله عبد الرزاق عبد العزيز محمد
كبير أخصائيين بدرجة مدير عام
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هاتف: ٢٤٠٢٣٠٣١-٢٠٢
فاكس: ٢٤٠٢٤٠٩٩-٢٠٢
البريد الإلكتروني: pres_capmas@capmas.gov.eg

السيدة هبة نصار
أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الجامعة الأميركية
هاتف: ٥٧٣٢٩٣٣-٢٠٢
خلوي: ٢٢١٨٣٨٧٦-٢٠١
فاكس: ٣٤٦٣٨٦٣-٢٠٢/٥٦٨٩٩١٠-٢٠٢
البريد الإلكتروني: hebanas@aucegypt.edu

جمهورية مصر العربية (تابع)

السيد ابراهيم عوض
كلية الشؤون العالمية والسياسة العامة
الجامعة الأميركية
هاتف: ٢٠٢-٣٣٣٥٥٢٦٩
خلوي: ٢٠١٠-٥٣٩٩٣٤٩
البريد الإلكتروني: jawad@aucegypt.edu

باء- المستشارون

السيد بطرس لبكي
مدير المؤسسة اللبنانية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية
وأستاذ في الجامعة اللبنانية
هاتف: ٩٦١-٤-٧١٠٥٣٥/٧١٠
خلوي: ٩٦١-٣-٧٢٩٤٩٤
فاكس: ٩٦١-٤-٧١٠٥٣٧/٩٦١-٤-٧٢٠١٠٠
البريد الإلكتروني: boutroslabaki@gmail.com

السيد سلام الكواكبي
باحث أول ومنسق برامج
مبادرة الإصلاح العربي في باريس
هاتف: ٣٣-٦٢٦٧٣٠٧٣٤
فاكس: ٣٣-١٥٦٧٧١٤١٥
البريد الإلكتروني: salam.kawakibi@gmail.com

السيد مجدي عبد القادر ابراهيم
مستشار ومنسق التدريب
المركز الديموغرافي، معهد التخطيط القومي في القاهرة
هاتف: ٢٠١-٢٣٣٥٣٨٥٧
فاكس: ٢٠٢-٢٥٠٨٢٧٩٧
البريد الإلكتروني: magdsan04@yahoo.com

السيد محمد الخشاني
رئيس الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة
هاتف: ٢١٢-٦٦١٤٠٠٢٨٧
فاكس: ٢١٢-٥٣٧٧١٣٤٥٠
البريد الإلكتروني: mohamedkhachani@gmail.com

السيد أحمد غنيم
أستاذ إقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة
هاتف: ٢٠١٠-٥٣٧٦٣٧٦
فاكس: ٢٠٢-٥٦٨٩٩١٠
البريد الإلكتروني: aghoneim@gmx.de

جيم- المنظمات الإقليمية والدولية

المنظمة الدولية للهجرة

السيدة مورين أتشينج
مسؤولة سياسات الهجرة وإدارة البحوث في جنيف
هاتف: ٤١-٢٢-٧١٧٩١١١
فاكس: ٤١-٢٢-٧٩٨٦١٥٠
البريد الإلكتروني: machieng@iom.int

السيدة كوزيت ألبرت مايكي
منسق برامج
خلوي: ٩٦١-٧١-٦٧٧٣٩٧
فاكس: ٩٦١-١-٧٥٢١٠٨
البريد الإلكتروني: cmaiky@iom.int

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

السيد جوليان سيمون
مدير البرنامج
فيينا ، النمسا
هاتف: ٤٣-٦٩٩١٤٢٠٢٩٤٠
فاكس: ٤٣-١٥٠٤٤٦٧٧٧٥
البريد الإلكتروني : Julien.Simon@icmpd.org

السيد عبد المولى الصلح
ممثل المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة في لبنان
والشرق الأوسط
خلوي: ٩٦١-٣-٧٢٢٧١٧
فاكس: ٩٦١-٧-٧٢٢٧١٧
البريد الإلكتروني: amelsolh@yahoo.com

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيد جان كريستوف دومون
مسؤول أول
هاتف: ٣٣١-٤٥٢٤٩٢٤٣
فاكس: ٣٣١-٤٥٢٤٧٦٠٤
البريد الإلكتروني: jean-christophe.dumont@oecd.org

منظمة العمل العربية

السيد ابراهيم جياب
مستشار ورئيس قسم الإحصاءات
هاتف: ٢٠٢-٣٣٣٦٢٧٣١/٢٠٢-٣٣٣٦٢٧٢١
فاكس: ٢٠٢-٣٣٤٨٩٠٢
البريد الإلكتروني: gyab@alolabor.org

دال- المنظمات والبرامج التابعة للأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية

السيد أزفار خان
كبير أخصائي في مجال الهجرة
المكتب الإقليمي للدول العربية
هاتف: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٠
البريد الإلكتروني: khan@ilo.org

السيدة ليا مبيّض
باحث مشارك
المكتب الإقليمي للدول العربية
هاتف: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٠
فاكس: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٠
البريد الإلكتروني: Beirut@ilo.org

مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان

السيدة لانا بيدس
مسؤولة حقوق الإنسان
خلوي: ٩٦١-٧٠-١١٩٣٩٠
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥٢٦
البريد الإلكتروني: baydas@un.org

السيدة كارول بانتانيلا
موظف معاون لحقوق الإنسان
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٧٤٨
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥٢٦
البريد الإلكتروني: pantanella@un.org

السيدة جنان شفيق الحبال
متدربة
خلوي: ٩٦١-٣-٠٠٢٩٦٧
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥٢٦
البريد الإلكتروني: jinan.alhabbal@gmail.com

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة ماي عبادية
مدير مشروع "عيش لبنان"
خلوي: ٩٦١-٣-١٤٧٣٩٠
فاكس: ٩٦١-١-٩٨٥٩٣٢
البريد الإلكتروني: mai.abadie@undp.org

السيدة آن كال
مساعد خاص للممثل المقيم لبرنامج الأمم الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة
خلوي: ٩٦١-٣-١٤٧٣٩٠
فاكس: ٩٦١-١-٩٨٥٩٣٢
البريد الإلكتروني: anne.kahl@undp.org

هاء- الجهة المنظمة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السيدة بتول شكوري
رئيس قسم السكان والتنمية الإجتماعية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٢٤
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
البريد الإلكتروني: Shakoori@un.org

السيد منذر الشرع
مسؤول أول للشؤون السكانية
قسم السكان والتنمية الإجتماعية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٧٤
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
البريد الإلكتروني: m_share@hotmail.com

السيدة أنهار حجازي
رئيس شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية
هاتف: ٩٧٨٥٠٢-١-٩٦١
فاكس: ٩٨١٥١٠-١-٩٦١

السيد بول تايكون
مسؤول مساعد للشؤون السكانية
قسم السكان والتنمية الاجتماعية
هاتف: ٩٧٨٤٢٣-١-٩٦١
فاكس: ٩٨١٥١٠-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: tacon@un.org

السيدة لارا الخوري
مساعدة أبحاث
قسم السكان والتنمية الاجتماعية
هاتف: ٩٧٨٨١٢-١-٩٦١
فاكس: ٩٨١٥١٠-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: ehkhoury@un.org

السيدة سميرة خليل
مساعدة إدارية
قسم السكان والتنمية الاجتماعية
هاتف: ٩٧٨٤١٢-١-٩٦١
فاكس: ٩٨١٥١٠-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: khalil6@un.org